الأمم المتحدة

الاتفاقيـــة الإطاريـــة
بشأن تغيـــر المناخ

Distr.
GENERAL

FCCC/SB/1999/5
15 September 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية
الدورة الحادية عشرة
بون، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر - ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

الهيئة الفرعية للتنفيذ
الدورة الحادية عشرة
بون، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر - ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

الأنشطة المنفذة تنفيذا مشتركا في إطار المرحلة التجريبية

القضايا التي ينبغي معالجتها في استعراض المرحلة التجريبية، بما في ذلك تقرير التوليف الثالث بشأن الأنشطة المنفذة تنفيذا مشتركا

مذكرة من الأمانة

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٤	٥
الجزء الأول: تقرير عن القضايا التي ينبغي معالجتها في استعراض شامل للمشاريع المنفذة تنفيذاً مشتركاً في إطار المرحلة التجريبية	٥ - ٣٥	٧

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
أولاً-	مقدمة	٥	٧
ثانياً-	القضايا		
ألف-	التوزيع الجغرافي للمشاريع، وبخاصة الافتقار إلى المشاريع في أفريقيا، وتحليل العوامل المساهمة	٦ -٩	٧
باء-	مساهمة المشاريع في تلبية حاجات الأطراف، ولا سيما البلدان المضيفة الأطراف، من حيث بناء القدرات وتعزيز المؤسسات	١٠-١٤	٩
جيم-	المساهمة في تلبية الحاجات والأولويات والاستراتيجيات الإنمائية المستدامة للبلد المضيف	١٥-١٦	١٠
دال-	تقدير الفوائد البيئية الناجمة عن تخفيف تأثير تغير المناخ التي ما كان لها أن تتحقق لولا الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً، وتشمل جميع مصادر ومصارف وخزانات غازات الدفيئة ذات الصلة، والطرق المستخدمة لقياس هذه الانبعاثات ورصدها والتحقق منها بصورة مستقلة، وذلك حسب المشروع، والفوائد البيئية الأخرى التي تم تحقيقها	١٧-١٩	١١
هاء-	مساهمة المشاريع والأنشطة المتصلة بها في نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً إلى البلد المضيف	٢٠-٢١	١٢
واو-	تحديد العوامل التي قد تزيد من عدد المشاريع المنفذة في إطار الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً، مع مراعاة أحكام الفقرة ١ من المقرر ٥/م أ-١..	٢٢-٢٣	١٣
زاي-	تقييم شكل الإبلاغ الموحد ووضع خيارات لتحسينه، بما في ذلك قائمة بالمصطلحات المنمطة والتعاريف المشتركة للمصطلحات الرئيسية، المتصلة، في جملة أمور، بالتكاليف وبخطوط الأساس وبالرصد والإبلاغ والتحقق	٢٤-٢٥	١٣

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
ثانياً- (تابع)		
حاء- النظر في التكاليف، بما في ذلك تكاليف تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة وتكاليف المعاملات، وبحث المنهجيات المتصلة بها.....	٢٦-٣٢	١٤
طاء- تقييم الطريقة التي يمكن بها للمنهجيات المنمطة لاستعراض وإقرار المشاريع من جانب الأطراف المضيفة والراعية على السواء، أن تعزز الشفافية العامة وأن تخفض تكاليف المعاملات.....	٣٣-٣٤	١٦
ياء- تحديد الأعمال الإضافية المطلوبة فيما يتصل بخطوط الأساس، وبرصد المشاريع وبالإبلاغ، وبإجراءات التحقق	٣٥	١٦
الجزء الثاني: التقرير التوليفي الثالث عن الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً في إطار المرحلة التجريبية	٣٦-٦٩	١٧
أولاً- مقدمة	٣٦	١٧
ثانياً- توليف التقارير المقدمة عن الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً.....	٣٧-٦٩	١٧
ألف- وصف المشاريع	٣٨-٥٤	١٧
باء- قبول الحكومة أو موافقتها أو إقرارها	٥٥	٢٣
جيم- توافق النشاط مع أولويات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية الوطنية والأولويات والاستراتيجيات الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية ومدى دعمه لها.....	٥٦	٢٤
دال- الفوائد المحققة من مشروع الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً	٥٧	٢٤

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
ثانياً- (تابع)		
هاء- الفوائد البيئية الحقيقية والقابلة للقياس وطويلة الأجل المتعلقة بتغير المناخ التي ما كانت ستتحقق لولا ذلك	٥٨-٦١	٢٤
واو- تمويل الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً.....	٦٢-٦٤	٢٥
زاي- بناء القدرات، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً، والدراية العملية	٦٥-٦٨	٢٦
حاء- تعليقات إضافية.....	٦٩	٢٦

المرفقان[1]

المرفق الأول

الجدول ١- الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً في إطار المرحلة التجريبية

الجدول ٢- عدد الأنشطة، وتأثير غازات الدفيئة، بحسب نوع النشاط، طوال عمر المشروع

الجدول ٣- عدد الأنشطة، بحسب النوع والمنطقة

المرفق الثاني

مشروع نموذج إبلاغ موحد منقح للأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً

---

(١) يرد المرفقان لهذه الوثيقة في الإضافة، الوثيقة FCCC/SB/1999/5/Add.1.

مقدمة

١- من المبادئ التي تنص عليها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إمكانية تنفيذ الجهود الرامية إلى تناول تغير المناخ بالتعاون بين الأطراف المعنية (المادة ٣-٣). وأكد مؤتمر الأطراف من جديد في دورته الرابعة في مقرره ٦/م أ- ٤[٢] المقرر ٥/م أ-١[٣] الذي أُنشئت بموجبه مرحلة تجريبية بشأن الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً (المشار إليها فيما يلي بعبارة "الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً في إطار المرحلة التجريبية") مع الأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية (الأطراف المدرجة في المرفق الأول) وكذلك، على أساس طوعي، مع الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية (الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول)، التي تطلب ذلك.

٢- وتتكون هذه الوثيقة، التي تعالج الأنشطة المنفذة تنفيذا مشتركا في إطار المرحلة التجريبية من جزأين رئيسيين وإضافة[٤]، وتقدم استجابة لولايات مختلفة: '١' فيتضمن الجزء الأول تقريراً عن القضايا التي ينبغي معالجتها في استعراض شامل للأنشطة المنفذة تنفيذا مشتركا في إطار المرحلة التجريبية في الدورة الحادية عشرة للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والهيئة الفرعية للتنفيذ بغية إعداد توصية للدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف بشأن الخطوات اللاحقة[٥]؛ و'٢' يرد في الجزء الثاني التقرير التوليفي الثالث بشأن الأنشطة المنفذة تنفيذا مشتركا في إطار المرحلة التجريبية، الذي وضع بناء على المقرر ٥/م أ-١، لمساعدة مؤتمر الأطراف على استعراض التقدم المحرز في المرحلة التجريبية وفي اتخاذ قرار حاسم بشأن هذه المرحلة وكيفية التقدم بعدها وذلك في موعد لا يتجاوز نهاية هذا العقد؛ و'٣' الإضافة، التي تتضمن في المرفق الأول جداول بيانية ومبوبة للمعلومات المتعلقة بجميع مشاريع الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً، والتي تقدم في المرفق الثاني اقتراحا لنموذج إبلاغ موحد منقح بناء على المدخلات المقدمة من الأطراف عن تجربتها في استخدام نموذج الإبلاغ الموحد المعتمد في المقرر ١٠/م أ-٣[٦].

---

(٢) للاطلاع على النصوص الكاملة للمقررات التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في دورته الرابعة، انظر الوثيقة FCCC/CP/1998/16/Add.1.

(٣) للاطلاع على النصوص الكاملة للمقررات التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في دورته الأولى، انظر الوثيقة FCCC/CP/1995/7/Add.1.

(٤) انظر الحاشية ١.

(٥) انظر الوثيقة FCCC/SBSTA/1999/6.

(٦) للاطلاع على النصوص الكاملة للمقررات التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة، انظر الوثيقة FCCC/CP/1997/7/Add.1.

٣- وتعتمد هذه الوثيقة على التقارير المقدمة من أحد عشر طرفا استجابة لطلب الموافاة بمعلومات في موعد غايته ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩، وعلى التجربة المستمدة من ١٢٢ مشروعاً من المشاريع المنفذة تنفيذا مشتركا والتي بلغت حاليا مراحل مختلفة من التنفيذ، وعلى العمل المنهجي الذي تم الاضطلاع به في غضون المرحلة التجريبية.

٤- وقد ترغب الأطراف في الإحاطة علماً بأنه ترد أيضاً إشارة إلى الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً في إطار المرحلة التجريبية في توليف المقترحات المقدمة من الأطراف بشأن المبادئ والطرائق والقواعد والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالآليات المنشأة عملاً بالمواد ٦ و١٢ و١٧ من بروتوكول كيوتو (FCCC/SB/1999/8)، خاصة في الأجزاء المتعلقة بالمشاريع المنشأة عملا بالمادة ٦ وبآلية التنمية النظيفة.

الجزء الأول: تقرير عن القضايا التي ينبغي معالجتها في استعراض شامل للمشاريع المنفذة تنفيذا مشتركا في إطار المرحلة التجريبية

أولا - مقدمة

٥- اتفقت الهيئتان الفرعيتان في دورتهما العاشرة على أن يتناول استعراض المرحلة التجريبية المشار إليه في الفقرة ٣(ب) من المقرر ٥/م أ-١ والمقرر ٦/م أ-٤، في جملة أمور، القضايا المدرجة تحت العناوين أدناه. ودعيت الأطراف إلى تقديم آراء ومعلومات إضافية في موعد غايته ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩. وطُلب إلى الأمانة أن تعد تقريرا استنادا إلى هذه الآراء والمعلومات[٧] وكذلك إلى المعلومات الإضافية الواردة في سياق التقارير المقدمة عن المشاريع المنفذة تنفيذا مشتركا في إطار المرحلة التجريبية باستخدام نموذج الإبلاغ الموحد. وترد في هذا التقرير أيضا[٨] الجوانب التي انبثقت من العمل الذي تم بشأن القضايا المنهجية التي حددتها الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية في دورتها الخامسة والعمل ذي الصلة بشأن المادتين ٦ و١٢ من بروتوكول كيوتو.

ثانيا - القضايا

ألف - التوزيع الجغرافي للمشاريع، وبخاصة الافتقار إلى المشاريع في أفريقيا، وتحليل العوامل المساهمة

٦- تضاعف عدد الأطراف التي تكتسب خبرة عملية والتي "تتعلم بالعمل" من خلال الأنشطة المنفذة تنفيذا مشتركا في إطار المرحلة التجريبية بمقدار أربعة أضعاف منذ عام ١٩٩٧. وزاد عدد المشاريع[٩] والبلدان المضيفة

---

(٧) قدمت أربعة من الأطراف المدرجة في المرفق الثاني (أستراليا وسويسرا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية) وطرف واحد غير مدرج في المرفق الأول (جمهورية الصين الشعبية) مثل هذه المعلومات والآراء.

(٨) حددت القضايا المنهجية في تقرير الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية عن دورتها الخامسة (FCCC/SBSTA/1997/4). وترد تقارير عن أعمال الأمانة بشأن هذه القضايا في الوثيقتين FCCC/SBSTA/1997/INF.3 وFCCC/CP/1998/INF.3. وكانت الخلاصة الوافية للدراسات المقدمة في حلقة العمل التقنية للاتفاقية بشأن الآليات المنشأة عملاً بالمواد ٦ و١٢ و١٧ من بروتوكول كيوتو متاحة لجميع الأطراف في الدورة العاشرة للهيئتين الفرعيتين.

(٩) يعكس هذا التقرير التوليفي فقط مشاريع الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً التي وردت عنها تقارير، سواء مشتركة أو انفرادية، من جميع السلطات الوطنية المحددة للأطراف المشاركة في نشاط على النحو المشار إليه في المرفق الرابع للوثيقة FCCC/SBSTA/1996/8. (انظر أيضاً الفقرة ٥٧).

في السنة الماضية بنسبة بلغت ٣٠ في المائة، وتقع أربعة بلدان من البلدان المضيفة الثمانية الجديدة في أفريقيا. ومن بين الأطراف الـ ٤٤ التي تكتسب حاليا خبرة من خلال الأنشطة المنفذة تنفيذا مشتركا، تقوم ٣٣ منها بذلك بوصفها أطرافا مضيفة، وتقوم ١١ منها بذلك بوصفها أطرافا مستثمرة. وترد قائمة مفصلة بالمشاريع، والجداول ذات الصلة، في المرفق الأول لهذه الوثيقة[١٠].

٧- ولا يزال توزيع المشاريع بين المناطق والبلدان غير متكافئ رغم التحسينات التي أُجريت مؤخراً . فينفذ ثلثا المشاريع فيما بين الأطراف المدرجة في المرفق الأول، أي بين الأطراف المدرجة في المرفق الثاني بوصفها أطرافاً مستثمرة والأطراف التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية بوصفها أطرافا مضيفة، مع تركيز ما يزيد على ثلث مجموع المشاريع في بلدين من البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية (لاتفيا (٢٤) وإستونيا (٢٠)). بيد أنه يزداد عدد المشاريع التي تستضيفها الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول: فبينما أبلغت ثلاثة من تلك الأطراف فقط عن مشاريع للأنشطة المنفذة تنفيذا مشتركا في عام ١٩٩٧، فلقد زاد عددها إلى ٢٢ طرفاً، وهي تشكل الآن ثلثي مجموع الأطراف المضيفة. وتفيد التقارير الآن بوجود خمسة مشاريع في المنطقة الأفريقية في بوركينا فاصو، وموريتانيا، وموريشيوس، والمغرب، وجنوب أفريقيا. وزاد عدد المشاريع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، في غضون سنة واحدة من ستة مشاريع إلى تسعة مشاريع، وتقع هذه المشاريع في كل من بوتان، والصين، وفيجي، والهند، وإندونيسيا (مشروعان)، وجزر سليمان، وسري لانكا، وتايلند. وهناك ٢٩ مشروعا في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. ولا تزال كوستاريكا تستضيف معظم هذه المشاريع (تسعة مشاريع)، بينما تستضيف المكسيك خمسة مشاريع، وكل من هندوراس وبوليفيا أربعة مشاريع، وإكوادور وغواتيمالا مشروعين، على التوالي. وفي كل من بليز ونيكاراغوا وبنما مشروع واحد.

٨- وحددت الأطراف، في جملة أمور، الأسباب التالية لعدم التكافؤ في التوزيع: (أ) الاختلافات في المناخ الاستثماري؛ و(ب) الاختلافات الثقافية؛ و(ج) عدم كفاية الهياكل الأساسية؛ و(د) القدرة المؤسسية؛ و(هـ) عدم وجود الشركات الاستثمارية نسبياً؛ و(و) الافتقار إلى سياسة بشأن الأنشطة المنفذة تنفيذا مشتركا وإلى مجموعة واضحة وشفافة من القواعد التشغيلية في البلد المضيف؛ و(ز) عدم توعية القطاع الخاص بالبلدان المضيفة بالفرص التي توفرها الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً؛ و(ح) التباين في درجات معرفة الجهات المعنية المحلية بالأنشطة المنفذة تنفيذا مشتركا وقبولها لها؛ و(ط) عدم وجود الإمكانيات اللازمة لتقديم مقترحات شاملة بشأن مشاريع الأنشطة المنفذة تنفيذا مشتركا؛ و(ي) الاختلافات القائمة والتي ترجع إلى الشراكات التجارية المستقرة، والاعتبارات الاستراتيجية، والأولويات السياسية للمستثمرين في مجالات معينة؛ و(ك) الاختلافات في تكاليف تخفيض غازات الدفيئة وتكاليف المعاملات التي ترجع، في جملة أمور، إلى بعض النقاط أعلاه؛ و(ل) الاستبعاد الحالي للاعتمادات اللازمة لتخفيض غازات الدفيئة أو إزالتها عن طريق البواليع.

---

(١٠) للاطلاع على معلومات مستوفاة بشأن الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً في إطار المرحلة التجريبية، يرجى الرجوع إلى موقع الاتفاقية بالإنترنت (http://www.unfccc.de/program/aij). وستُخطر الأطراف بأي تغيير شفوي في دورات الهيئتين الفرعيتين.

٩- واعتُبر القيام بدراسات للاستراتيجيات الوطنية، وبوجه أخص اعتماد سياسات مناسبة وقواعد وأنظمة واضحة وشفافة خطوات حاسمة في مواجهة بعض العقبات وفي بناء القدرات. بيد أنه ذكر أحد الأطراف أنه سيتعذر على الأرجح التغلب على الحواجز النظامية القائمة التي تحول دون الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان بالحوافز التي يتم توفيرها في إطار الأنشطة المنفذة تنفيذا مشتركا أو حتى في إطار المشاريع المنشأة عملا بالمادة ٦ أو بآلية التنمية النظيفة.

باء - مساهمة المشاريع في تلبية حاجات الأطراف، ولا سيما البلدان المضيفة الأطراف، من حيث بناء القدرات وتعزيز المؤسسات

١٠- تساعد الأنشطة المنفذة تنفيذا مشتركا في إطار المرحلة التجريبية نتيجة لزيادة عدد الأطراف المشاركة والمشاريع في بناء القدرات، وبوجه خاص في تعزيز الخبرات الإجرائية والمؤسسية. وعموماً، تؤدي المشاركة في المشاريع ("التعلم بالعمل") إلى صعوبة رسم خطوط الأساس وتحديد الموارد الإضافية، وتشغيل وإدارة المشاريع، ووضع الترتيبات المؤسسية في كل من الأطراف المضيفة والأطراف المستثمرة. ولقد تبين أن الأطراف التي أقامت وحدة للأنشطة المنفذة تنفيذا مشتركا أكثر نجاحا في اجتذاب الموارد المالية وفي توجيهها نحو المجالات ذات الأولوية للتنمية الوطنية. وتقوم الأطراف بتوسيع نطاق أنشطتها في هذا الشأن بإنشاء جهات وصل وطنية للأنشطة المنفذة تنفيذا مشتركا وبالدعوة إلى عقد حلقات عمل وحلقات دراسية ومؤتمرات تقنية بشأن الأنشطة المنفذة تنفيذا مشتركا في إطار المرحلة التجريبية وبشأن الآليات التي ترتكز على المشاريع المنشأة عملاً بالمادتين ٦ و١٢ (آلية التنمية النظيفة) من بروتوكول كيوتو، والمشاركة فيها.

١١- وأكد أيضا الخبراء في حلقة العمل المعنية ببناء القدرات في إطار الاتفاقية، المعقودة في عام ١٩٩٨، أن القدرات والحاجات تختلف فيما بين البلدان المضيفة نتيجة لاختلاف البيئة اللازمة للتنمية، والسياسات وتنمية المشاريع، ومستوى التطور في الهياكل الأساسية، والترتيبات الإدارية. وكانت العناصر الأساسية لزيادة احتمالات النجاح للمشاريع هي وجود متعهدين محليين يمكنهم إعطاء قوة دافعة للعمل الحكومي؛ وإلمام واضعي السياسات بالصلة بين تغير المناخ والتنمية؛ وتوفير بيئة تمكينية. واقترحت حلقة العمل مراحل للإجراءات التي يمكن اتباعها من جانب البلدان المضيفة وخطوات عملية (انظر الوثيقة FCCC/CP/1998/INF.3).

١٢- وقدم أحد الأطراف المدرجة في المرفق الثاني، مؤكداً أن آراء الأطراف المضيفة أساسية لعملية الاستعراض المتعلقة بقضية بناء القدرات وتعزيز المؤسسات، موجزاً للحاجات التي حددها خبراء من بلدان يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية[١١]. وهذه الحاجات هي: (أ) زيادة الوعي البيئي للجمهور و"التثقيف المناخي"؛

---

(١١) للاطلاع على التفاصيل، يرجى الرجوع إلى الدراسة المعنونة "Synthesis Study of the National AIJ/JI/CDM Strategy Studies Program". ويمكن الحصول على نسخ لهذه الدراسة من البرنامج السويسري للأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً في إطار المرحلة التجريبية، و/أو وزارة البيئة الفنلندية، و/أو البنك الدولي.

و(ب) وصول الهيئات التجارية/الصناعية والبلديات والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية بانتظام إلى معلومات مستوفاة بشأن تغير المناخ والفرص التي تتيحها الأنشطة المنفذة تنفيذا مشتركا والمشاريع المنشأة عملا بالمادة ٦ وآلية التنمية النظيفة، خاصة باللغات المحلية؛ و(ج) تحسين المعرفة المتعلقة بقابلية التأثر بتغير المناخ، وقلة الموارد المالية المخصصة لسياسات التخفيف و/أو التكيف المناخية المحددة، والفوائد المحتملة للآليات المنشأة عملا ببروتوكول كيوتو؛ و(د) وجود خبرة معينة لإقامة مشاريع الأنشطة المنفذة تنفيذا مشتركا والمشاريع المنشأة عملا بالمادة ٦ وآلية التنمية النظيفة وتقييمها وتنفيذها وإدارتها ورصدها (مثل القدرة اللازمة للتحليل المالي للمشاريع؛ والكفاءة الإدارية)؛ و(هـ) الخبرة في مجال السياسات لربط الاستراتيجيات/الخطط بتحليل اقتصادي/مالي واقعي؛ و(و) وجود خبرة بيئية في القطاع الخاص وتحسين المعرفة بالخيارات التكنولوجية (التكاليف، الفوائد)؛ و(ز) وجود الهياكل الأساسية والمعرفة اللازمين لتنفيذ دراسات النمذجة الكمية (مثل إسقاطات الانبعاثات، وتقديرات الاحتمالات التجارية)؛ و(ح) وضع ترتيبات مؤسسية فعالة.

١٣- ولتقدير مدى قيام المشاركة في الأنشطة المنفذة تنفيذا مشتركا في إطار المرحلة التجريبية بتعزيز القدرة الذاتية بوجه أفضل، يتطلب خاصة مشروع نموذج الإبلاغ الموحد المنقح (انظر المرفق الثاني) معلومات إضافية، مثل المعلومات المتعلقة بالفعاليات المشاركة في تحديد خطوط الأساس.

١٤- ومن الجدير بالذكر أيضا أنه ترد قضية بناء القدرات المتصلة، في جملة أمور، بالآليات التي ترتكز على المشاريع في الوثيقة FCCC/SB/1999/6 التي ستُنظر في إطار البند ٧ من جدول الأعمال، بناء القدرات، في الدورة الحادية عشرة للهيئتين الفرعيتين.

جيم- المساهمة في تلبية الحاجات والأولويات والاستراتيجيات الإنمائية المستدامة للبلد المضيف

١٥- يلزم عموماً أن تساهم مشاريع الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً في تلبية الأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية والإنمائية الوطنية على النحو المبين في التوليف أدناه، رغم قلة مستوى المعلومات التفصيلية في أحيان كثيرة. وتشير الأطراف إلى مجموعة من الأهداف والغايات وتطالب بأن تكون الأنشطة المنفَذة تنفيذاً مشتركاً متفقة معها: فيذكر بعضها أهداف التنمية المستدامة في مجالات الحراجة واستخدام الأرض، والطاقة والنقل، والحاجة إلى موازنة التجارة في السلع التقليدية وغير التقليدية. ويتطلب بعضها الآخر أن تكون الأنشطة متفقة مع سياسات وطنية، و/أو قطاعية، و/أو محلية معيّنة، أو مؤيدة لها، ويصف معايير الاختيار ذات الصلة.

١٦- وقدمت بعض الأطراف آراء و/أو معلومات ودراسات ومواد في هذا الشأن اقترحت فيها أن تقوم الأطراف المضيفة بتقييم مدى مساهمة هذه الأنشطة في التنمية المستدامة. ورأى أحد الأطراف أنه من المفيد أن يقوم مؤتمر الأطراف لدى انعقاده بوصفه اجتماعاً للأطراف في بروتوكول كيوتو بإصدار مبادئ توجيهية للتقييم الذي تجريه الأطراف المضيفة لمدى مساهمة مشاريع آلية التنمية النظيفة في التنمية المستدامة. وقد تتطلب هذه المبادئ

التوجيهية، مثلاً، مشاركة الجهات المعنية المحلية في عملية التقييم أو أن يحدد الطرف المضيف المعني مؤشراً أو أكثر من المؤشرات الكمية/النوعية للتنمية المستدامة لكل مشروع، ومراقبة هذه المؤشرات طوال تنفيذه.

دال - **تقدير الفوائد البيئية الناجمة عن تخفيف تأثير تغير المناخ التي ما كان لها أن تتحقق لولا الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً، وتشمل جميع مصادر ومصارف وخزانات غازات الدفيئة ذات الصلة، والطرق المستخدمة لقياس هذه الانبعاثات ورصدها والتحقق منها بصورة مستقلة، وذلك حسب المشروع، والفوائد البيئية الأخرى التي تم تحقيقها**

١٧- يقدر التأثير الإجمالي لخفض انبعاثات غازات الدفيئة طوال عمر مشاريع الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً بنحو ٢٠٦ مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون (بالمقارنة بنحو ١٦٢ مليون طن في عام ١٩٩٨). وسيكون بذلك التأثير المتوسط لكل مشروع، بعمر متوسط يبلغ ١٦ عاماً[١٢]، نحو ١,٩ مليون طن من انبعاثات غازات الدفيئة المخفضة أو المفصولة[١٣] . وتتعلق أربعة مشاريع من كل خمسة مشاريع تقريباً بالكفاءة في استخدام الطاقة والطاقة المتجددة. وفي التأثير الإجمالي للحد من الانبعاثات، تقدر المساهمة التي يوفرها ١٢ مشروعاً للحراجة بنحو ٦٥ في المائة، و١٣ مشروعاً للطاقة المتجددة و٣ مشاريع للغازات الهاربة بنحو ١٤ في المائة لكل منها. وترجع ٤ في المائة طبقاً للتقديرات إلى ٤٠ مشروعاً للكفاءة في استخدام الطاقة، ومعظمها من المشاريع الصغيرة نسبياً. وتعتبر انبعاثات غازات الدفيئة المخفضة أو المفصولة الفعلية حالياً صغيرة نسبياً بالمقارنة بالانبعاثات التقديرية ويرجع هذا غالباً إلى أن مشاريع كثيرة لا تزال في مرحلة مبكرة من التنفيذ.

١٨- وفيما يتعلق بأساليب تقييم الفوائد البيئية، تشير معظم الأطراف إلى الحاجة إلى المزيد من المبادئ التوجيهية لمنهجيات تحديد خطوط الأساس. وأفادت بعض الأطراف بأنها وضعت مثل هذه المبادئ للمسؤولين عن تنفيذ المشاريع. وتعتبر الفوائد البيئية لمشاريع الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً المتعلقة بتخفيف الآثار المترتبة على تغير المناخ قابلة للقياس إذا أمكن تحديد المستوى الفعلي لانبعاثات غازات الدفيئة للمشروع قيد البحث ومستوى انبعاثات غازات الدفيئة في سيناريو خط الأساس بقدر معقول من الدقة[١٤]. وتناقش حالياً الشروط الواجبة لإمكان القول بأن هذا النهج أو ذاك أكثر كفاءة كما تناقش نقاط التوازن ذات الصلة تمهيداً لإنشاء الآليات التي ترتكز على المشاريع المنصوص عليها في بروتوكول كيوتو.

---

(١٢) يختلف تعريف عمر المشاريع في حالة عدم وجود تعريف له في نموذج التبليغ الموحد. ويحتوي مشروع نموذج التبليغ الموحد المنقح على مجموعة جديدة من التواريخ ويقترح تعريفاً لهذا العمر.

(١٣) يستند هذا إلى بيانات بشأن انبعاثات غازات الدفيئة التقديرية المخفضة أو المفصولة المتاحة بشأن ١٠٨ مشروعاً من المشاريع التي يبلغ مجموعها ١٢٢ مشروعاً.

(١٤) الوثيقة FCCC/SBSTA/1997/INF.3.

١٩- وفيما يتعلق بقياس الانبعاثات والتحقق منها بصورة مستقلة، ستتوقف الطرق المستخدمة لقياسها على نوع المشروع، وخصائصه التكنولوجية المعينة، وآثاره خارج حدود النظام. وسيلزم وضع مبادئ توجيهية وبروتوكولات للرصد والتحقق لمراعاة هذه الخصائص المتنوعة. ووضعت بعض المبادئ التوجيهية بشأن هذه القضايا ويمكن استخدامها كنقطة للبداية. واقترحت بعض الأطراف تعاريف عمل لبعض المصطلحات الرئيسية مماثلة للتعاريف المقدمة من المشاركين في حلقة العمل المعنية بالاتفاقية[١٥]، المعقودة في عام ١٩٩٨، التي تضمنت خبراء من شركات مراجعة الحسابات والاعتماد، وممثلين من مكاتب التسجيل الوطنية للأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً، وممثلين من سلطات وطنية معينة[١٦]. وقُدمت ورقات تقنية أخرى بشأن هذه القضايا في حلقة العمل التقنية المعنية بالاتفاقية بشأن الآليات المنشأة في إطار المواد ٦ و١٢ و١٧ من برتوكول كيوتو، وترد هذه الورقات في الخلاصة الوافية للبيانات التي أُتيحت للأطراف في الدورة العاشرة للهيئتين الفرعيتين.

هاء - مساهمة المشاريع والأنشطة المتصلة بها في نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً إلى البلد المضيف

٢٠- لا تبين المعلومات المتاحة حالياً مدى مساهمة المشاريع الفردية في نقل التكنولوجيا والمعرفة السليمة بيئياً: بيد أنه توصف كثيراً سبل عديدة لنقل التكنولوجيا بصورة عامة منها توفير الخبرة التقنية (عن طريق الخبراء)؛ والتعاون بين الموردين الأجانب والشركاء المحليين؛ والاجتماعات التقنية (مثل المؤتمرات والحلقات الدراسية)؛ والمشورة التقنية (مثل الوثائق والتدريب)؛ وإقامة شبكات بين المجموعات المختلفة المعنية (مثل الشبكات بين أصحاب المصانع الذي يواجهون مشاكل مماثلة).

٢١- ولاحظ أحد الأطراف المضيفة أنه ربما ساهمت مشاريع الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً في الكشف عن التكنولوجيات السليمة بيئياً ونشرها ولكن يصعب تقدير مدى نقل التكنولوجيا في سياق الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً لعدم وجود مبادئ توجيهية ومعايير قياسية. ويتضمن مشروع نموذج الإبلاغ الموحَد المنقح الذي يرد في المرفق الثاني لهذه الوثيقة مقترحات لتحسين الإبلاغ عن المعلومات.

---

(١٥) انظر الوثيقة FCCC/CP/1998/INF.3.

(١٦) يمكن اعتبار ما يلي تعاريف عامة للآليات التي ترتكز على المشاريع، بما في ذلك الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً: '١' "الموافقة": اشتراط موافقة كل طرف معني على المشاركة الطوعية في المشروع؛ و'٢' "الرصد": الإشراف/القياس المنتظم الدوري لأداء المشروع وجمع البيانات؛ و'٣' "التحقق": التقييم المستقل للنتائج التي تحققت بالمقارنة بمعايير محددة من قبل؛ و'٤' "الاعتماد": الإجراء الذي تقدم بموجبه هيئه معتمدة مستقلة تأكيداً كتابياً بأن نشاطاً ما يلبي مجموعة من المعايير أو يحقق أداء معيناً. ويلاحظ أن الاعتماد ليس شرطاً للأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً. ومع ذلك تعرض مشروعان للتحقق والاعتماد من جانب طرف ثالث (أحدهما في مجال الغابات والآخر في مجال الطاقة). ولم تقدم الأطراف المشاركة في تلك الأنشطة حتى الآن أي تقارير مفصلة بشأن الخبرات المكتسبة أو الدروس المستفادة.

واو - تحديد العوامل التي قد تزيد من عدد المشاريع المنفذة في إطار الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً، مع مراعاة أحكام الفقرة ١ من المقرر ٥/م أ-١

٢٢- وذكرت الأطراف أن الأسباب التالية تحول دون زيادة عدد المشاريع المنفذة في إطار الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً: (أ) عدم التزام القطاع الخاص حالياً في الأطراف المدرجة في المرفق الأول (بموجب قوانين وطنية مثلاً) بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة؛ و(ب) الافتقار إلى الاعتمادات اللازمة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة وإزالتها بالبواليع؛ و(ج) عدم تطوير المشاريع واشتراط الموافقة عليها ووجود الطاقة التشغيلية اللازمة في البلدان المضيفة؛ و(د) عدم التأكد، فيما يتصل بالبندين (أ) و(ب) أعلاه، من احتمالات التصديق على بروتوكول كيوتو ورصد الاعتمادات اللازمة لمشاريع الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً في سياق المادة ٦ وآلية التنمية النظيفة؛ و(هـ) ارتفاع تكاليف المعاملات؛ و(و) عدم الاستقرار فيما يتعلق بقضيتين منهجيتين مترابطتين رئيسيتين هما قضية وضع خطوط الأساس للمشاريع وقضية الموارد الإضافية.

٢٣- وبصرف النظر عن أهمية العناصر المذكورة أعلاه فلقد اتسعت بصورة ملحوظة قاعدة المعرفة - التي تعتبر شرطاً لازماً لتعزيز مشاريع الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً- نتيجة لزيادة عدد الأطراف التي أصبحت مدركة للفوائد المحتملة التي قد تعود عليها من مشاركتها في المشاريع المنفذة تنفيذاً مشتركاً في إطار المرحلة التجريبية ونتيجة لتعدد المشاريع واختلاف أنواعها وانتشارها على المستوى الإقليمي. وقامت أيضاً حلقات العمل الإقليمية والوطنية العديدة التي عُقدت في غضون السنة ونصف السنة الأخيرة بشأن الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً و/أو آلية التنمية النظيفة بتعزيز هذا الهدف. وهناك أيضاً مؤشرات أخرى للمعرفة تدل على التقدم، مثل تجربة أنواع مختلفة من المشاريع في بلد مضيف واحد أو قيام طرف مستثمر واحد بتجربة مشاريع كثيرة في مناطق مختلفة.

زاي - تقييم شكل الإبلاغ الموحّد ووضع خيارات لتحسينه، بما في ذلك قائمة بالمصطلحات المنمطة والتعاريف المشتركة للمصطلحات الرئيسية، المتصلة، في جملة أمور، بالتكاليف وبخطوط الأساس وبالرصد والإبلاغ والتحقق

٢٤- هناك تحسن كبير في نوعية التقارير المقدمة، أي في مدى تجانسها، ونطاقها، والتفاصيل الواردة بها. بيد أنه لا تزال التقارير مختلفة من حيث مضمونها مما يحدّ من إمكانية تقديم تحاليل بشأن بعض القضايا الرئيسية، مثل الفوائد البيئية والاجتماعية/الثقافية والاقتصادية وفعالية المشاريع من حيث التكلفة.

٢٥- ويعكس مشروع نموذج الإبلاغ الموحد المنقح، الذي يرد في المرفق الثاني، الآراء المقدمة من الأطراف والمحاولات المبذولة لتعزيز المعلومات المنمطة ومناسبتها للمستخدمين. وبينما يلزم المزيد من العمل بشأن تطوير المصطلحات المشتركة والتعاريف المنمطة، يقدم نموذج الإبلاغ الموحد المنقح اقتراحات عديدة مثل الاقتراح المتعلق

ببنود التكلفة وقضايا أخرى (انظر أيضاً البند حاء أدناه). ومن المقترح أيضاً أن يكون تقديم التقارير المتزامنة والمشتركة لجميع السلطات الوطنية المعنية باستخدام نموذج الإبلاغ الموحد اعتباراً من الآن إلزامياً.

حاء - النظر في التكاليف، بما في ذلك تكاليف تخفيض إنبعاثات غازات الدفيئة وتكاليف المعاملات، وبحث المنهجيات المتصلة بها

٢٦- ينبغي للأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً "أن تسهم في فعالية الكلفة في تحقيق الفوائد العالمية" وينبغي "أن تحقق فوائد بيئية حقيقية وقابلة للتحديد وطويلة الأجل فيما يتصل بالتخفيف من تغير المناخ لا يمكن تحقيقها بدون وجود مثل هذه الأنشطة" (المقرر ٥/م أ-١). فمن المهم نتيجة لذلك تقييم الفرق في التكلفة بين مشروع الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً وخيار خط الأساس قيد البحث.

٢٧- بيد أنه لا يتم كثيراً توضيح الأساس الذي يتم بموجبه حساب التكاليف والآثار المترتبة على التخفيف من تغير المناخ في التقارير بقدر كاف ولا يسمح هذا الأساس بالتعقيب على الحساب. ولا يوجد اتساق في تحديد التكاليف وتركيب الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً مثل عمر النشاط والبيانات التقنية. وتبقى معظم البيانات المتعلقة بالتكاليف، والفعالية من حيث التكلفة، ومقدار غازات الدفيئة المخفضة أو المفصولة عند مستوى التقديرات المختلفة الدقة، أساساً نتيجة للتردد فيما يتعلق بالإجراءات المناسبة لوضع خطوط الأساس، ونتيجة للمشاكل المتعلقة بالتعاريف والمشاكل المفاهيمية. ولذلك فإن فائدتها للتحليل محدودة. ويعالج مشروع نموذج الإبلاغ الموحد المنقح الذي يرد في المرفق الثاني هذه القضايا ويتضمن اقتراحات بشأن كيفية تعديل نموذج الإبلاغ الموحد لزيادة إتساق هذه المعلومات وتوفير أساس أفضل للتحليل.

٢٨- وبالإشارة إلى النُهج المنهجية، أفاد أحد الأطراف أنه يلزم أن تستخدم الجهات المؤيدة للمشروع أسلوب القيمة الحالية الصافية لبنود التكلفة والدخل، مع التعبير عن كليهما بدولارات الولايات المتحدة الحقيقية (بالإشارة إلى سنة الأساس). فسيسمح هذا الأسلوب بتحويل جميع القيم إلى وحدة/قيمة قابلة للمقارنة في نقطة زمنية معينة، مع أخذ الآثار من قبيل التضخم، وأسعار الفائدة (الخصم)، واختلاف القوة الشرائية، في الاعتبار. ويطبق هذا الأسلوب القياسي بسهولة باستخدام صفحات عريضة. بيد أنه قد يتطلب استخدامه الكشف عن الافتراضات المتعلقة ببعض البارامترات الرئيسية مما قد يتطلب اتخاذ إجراءات للسرية.

٢٩- وفيما يتعلق بتحديد الفعالية من حيث التكلفة، أي المقارنة بين التكلفة للطن الواحد من مكافئ ثاني أكسيد الكربون المخفض في سيناريوهات (مشاريع) مختلفة، اقترح أحد الأطراف مقارنة القيمة الحالية الصافية لتكلفة مشروع الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً بتكلفة المشروع عند خط الأساس. ويمكن أن يتصل الأساس بغازات الدفيئة المخفضة أو المفصولة عن طريق مشروع الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً. فسيكفل هذا الأسلوب أخذ جميع اختلافات التكلفة المحتملة في الاعتبار.

٣٠- ورأت الأطراف أنه ينبغي تحديد بنود التكلفة بطريقة منسقة على النحو التالي: '١' التكاليف الإنمائية للمشروع؛ و'٢' تكاليف رأس المال؛ و'٣' تكاليف التنفيذ/التجهيز؛ و'٤' تكاليف التشغيل والصيانة (بما في ذلك تكاليف الوقود كبند فرعي)؛ و'٥' تكاليف أخرى. وقد يلزم تحديد البنود الفرعية التي ستشملها كل فئة من الفئات أعلاه لضمان قابلية المعلومات الكاملة للمقارنة. وإذا رغبت الأطراف في زيادة تطوير ما سلف فإنه سيلزم تنقيح إضافي للفرع المتعلق بالتكاليف في نموذج الإبلاغ الموحد بناء على مدخلات من الخبراء.

٣١- وقدمت بعض الأطراف آراء بشأن تكاليف المعاملات. ويلاحظ عموماً أن تكاليف المعاملات المرتبطة بالأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً في المرحلة التجريبية مرتفعة نسبياً على مستوى الاقتصاد الكلي - وكذلك على مستوى المشروع. بيد أنه لم تحدد أو تقدم أرقام واضحة للتكاليف. وذكرت بعض الأطراف أن تحمل تكاليف المعاملات يكون، في جملة أمور، للجمع بين المتعهدين والمستثمرين المحتملين؛ وإذكاء الوعي بشأن الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً والاتفاقية؛ وتحديد خطوط أساس معقولة والحصول على موافقة البلد المضيف والبلد المستثمر. واعتبر الافتقار إلى مبادئ توجيهية ومصطلحات مشتركة عنصراً إضافياً. ومع ذلك من المتوقع أن يؤدي التصدي لهذه القضايا وإكتساب خبرة عملية إلى انخفاض بعض بنود تكلفة المعاملات المذكورة. وبالتمييز بوضوح بين تكاليف الانتاج وتكاليف المعاملات، قد يتاح إدراج بعض البنود التي ترد حالياً تحت تكاليف المعاملات (مثل تحديد خطوط الأساس والموارد الإضافية، والرصد، والتحقق)، في حالة مشاريع آليات التنمية النظيفة مثلاً، كتكاليف انتاج متكبدة لتوليد تخفيضات مؤكدة للانبعاثات.

٣٢- وتعتبر قضية تكاليف المعاملات عنصراً هاماً في مناقشة النُهج المختلفة لوضع خطوط الأساس. وبينما قد يؤدي نهج 'من أعلى إلى أسفل' أو 'المعالم' إلى تكلفة أقل بالنسبة لمطور/منفذ المشروع بالمقارنة بوضع خط أساس 'محدد للمشروع'[١٧]، فإن تكلفته بالنسبة للميزانيات العامة (مثل تحديد 'المعالم' سلفاً واستيفائها لعدة مشاريع نموذجية في سياقات مختلفة) قد تكون كبيرة.

---

(١٧) يستند النهج المحدد للمشاريع إلى الجمع بشكل ما بين الحكم الهندسي وتحليل منفرد للموقع للتوصل إلى تقدير مناسب لكل مشروع أو نشاط؛ ويعتمد نهج 'المصفوفة'/'المعالم' كثيراً على نهج هندسي لوضع قيم أساسية قياسية لتكنولوجيا معينة، أو ممارسة لاستخدام الأرض، أو قطاع صناعي؛ وأخيراً يسعى نهج 'من أعلى إلى أسفل' إلى وضع قاعدة أساسية لبلد ما أو قطاع رئيسي للاقتصاد ويعتمد كثيراً على شكل ما من تحليل الاقتصاد الكلي (FCCC/CP/1998/INF.3).

طاء- تقييم الطريقة لكي يمكن بها للمنهجيات المنمطة لاستعراض وإقرار المشاريع من جانب الأطراف المضيفة والراعية على السواء، أن تعزز الشفافية العامة وأن تخفض تكاليف المعاملات

٣٣- ذكر أحد الأطراف المضيفة أنه قد يكون لدى الأطراف حالات وإجراءات مختلفة للموافقة والاستعراض، ولذلك ليس من الضروري إجراء أي توحيد. وقالت أطراف أخرى إنه من شأن وضع مجموعة من المعايير والمبادئ التوجيهية التنفيذية لتحديد المشاريع (بما في ذلك لخطوط الأساس والموارد الإضافية)، والإبلاغ، والرصد، والتحقق - تعكس القواعد الدولية التي اعتمدها مؤتمر الأطراف، بالإضافة إلى مجموعة من المصطلحات الموحدة - أن تسهل الشفافية وتخفض تكاليف المعاملات. ويمكن تحقيق المزيد من التحسينات فيما يتعلق بالشفافية وتخفيض تكاليف المعاملات عن طريق تسهيل الحصول على المعلومات المتعلقة بإجراءات الموافقة الوطنية، والمعايير الإضافية بشأن صلاحية المشروع (مثل السلطة الوطنية المعينة، والقطاعات ذات الأولوية، والنوع المحدد للمشاريع).

٣٤- ويستهدف مشروع نموذج الإبلاغ الموحد المنقح الاستجابة لبعض هذه الشواغل. غير أنه قد يلزم الاضطلاع بمزيد من العمل فيما يتعلق ببعض القضايا على النحو المذكور أدناه.

ياء - تحديد الأعمال الإضافية المطلوبة فيما يتصل بخطوط الأساس، وبرصد المشاريع، وبالإبلاغ، وبإجراءات التحقق

٣٥- أشارت الأطراف إلى أن مجالات العمل الإضافي قد تشمل ما يلي:

(أ) وضع مصطلحات مشتركة وتعاريف موحدة؛

(ب) وضع معايير تشغيلية لمختلف النهج المتعلقة بتحديد خط الأساس والموارد الإضافية، بوصفها جزءاً من عملية وضع المبادئ التوجيهية[١٨]؛

(ج) تنقيح نموذج الإبلاغ الموحد، حسب الاقتضاء؛

(د) وضع مبادئ توجيهية وبروتوكولات موحدة للرصد والتحقق[١٨]؛

(هـ) تحديد قضايا السياسة العامة الرئيسية التي قد تؤثر على وضع المبادئ التوجيهية.

---

(١٨) في إطار الدورة العاشرة للهيئتين الفرعيتين، عقدت الأمانة منتدى الكتروني بشأن الآليات التي ترتكز على المشاريع، تناول في جملة أمور، المسائل المتعلقة بتحديد خطوط الأساس، والرصد، والإبلاغ، والتحقق، والاعتماد. وستعقد الأمانة حدثاً آخر مماثل في إطار الدورة الحادية عشرة للهيئتين الفرعيتين، وبذلك ستتيح لممثلي الأطراف والخبراء فرصة إجراء تبادل إضافي للخبرات والتجارب.

الجزء الثاني: التقرير التوليفي الثالث عن الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً في إطار المرحلة التجريبية

أولاً - مقدمة

٣٦- يتناول هذا التقرير التوليفي الثالث ١٢٢ مشروعاً من مشاريع الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً التي قُدمت معلومات بشأنها. وفيما يتعلق بالبرامج الوطنية للأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً، لم تقدم أية أطراف إضافية معلومات، رغم قيام بعض الأطراف بتقديم معلومات مستكملة عن أنشطة وردت في تقارير سابقة. ولم تساهم هذه المعلومات الإضافية القليلة في التوصل إلى أية استنتاجات جديدة. والمعلومات المفصلة عن بعض هذه التقارير المتعلقة بالبرامج متوفرة في صيغة إلكترونية على موقع الاتفاقية على شبكة الإنترنت[١٩].

ثانياً - توليف التقارير المقدمة عن الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً

٣٧- فيما يلي موجز للنتائج المستمدة من التقارير وفقاً لترتيب نموذج الإبلاغ الموحد. ويرد بين قوسين، بعد العناوين الفرعية التي وضع تحتها خط في الفقرات، الرقم المقابل لها في نموذج الإبلاغ الموحد.

ألف - وصف المشاريع

٣٨- ترد قائمة المشاريع حسب النوع والعنوان (ألف - ١) في الجدول ١ من المرفق الأول لهذه الوثيقة (انظر أيضاً الفقرة ٥٧ أدناه).

٣٩- وتتضمن الجهات المشاركة/الفاعلة (ألف - ٢) التي تعمل حالياً في الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً وكالات حكومية، ومؤسسات القطاع الخاص بما فيها شركات دولية لمراجعة الحسابات والاعتماد، ومنظمات غير حكومية، ومؤسسات أكاديمية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (المشار إليه فيما يلي بالبنك الدولي) ومرفق البيئة العالمية[٢٠]. وتشمل المهام المنسوبة إلى المشاركين من البلدان المضيفة في إطار الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً ما يلي: العمل كاتصال حكومي من أجل تنفيذ المشاريع؛ وملكية المرفق في موقع النشاط؛ والمستثمر والمطور المحلي؛ فضلاً عن الوكالة المسؤولة عن الإبلاغ عن المشاريع المتعلقة بالأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً وتنفيذها، أو عن تقييم الأنشطة.

---

(١٩) موقع الاتفاقية على شبكة الإنترنت بالعنوان التالي: http://www.unfccc.de/program/aij.

(٢٠) في هذه الحالات، عزّزت الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً نطاق نشاط مرفق البيئة العالمية.

أما مهام المشاركين من البلدان المستثمرة، فإنها تتركز على الأدوار التقنية والمالية. وتمثلت المهام المحددة في توفير الدعم التقني ونقل الدراية العملية؛ وتنظيم وإدارة الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً؛ والرصد العلمي؛ وتمويل تكاليف الرصد. ونظراً إلى أنه لا توجد حالياً أية معلومات موحدة مفصلة بشأن الدور والأنشطة التي يضطلع بها المشاركون، يتضمن مشروع نموذج الإبلاغ الموحد المنقح مقترحات في هذا الشأن (انظر المرفق الثاني).

٤٠- وتتكون المعلومات المتعلقة بالنشاط (ألف - ٣) مما يلي: (أ) وصف عام للنشاط؛ و(ب) تصنيف الأنشطة حسب النوع؛ و(ج) تحديد الموقع؛ و(د) التاريخ المتوقع لبدء النشاط وانتهائه، فضلاً عن مدة النشاط إذا كانت مختلفة؛ و(هـ) المرحلة الحالية للنشاط؛ و(و) بيانات تقنية.

٤١- وينقسم الـ ١٢٢ مشروعاً إلى الفئات التالية (ويرد بين قوسين العدد الخاص بالمشاريع): الطاقة المتجددة (٤٦)؛ والكفاءة في استخدام الطاقة (٤٩)؛ واحتباس الغاز الهارب (٤)؛ وتغيير نوع الوقود (٧)؛ والزراعة (٢)؛ والانبعاثات/فصل الانبعاثات الناتجة عن التحريج (٢)؛ وحفظ/إصلاح الغابات أو إعادة التحريج (١٢). غير أنه لم يبلغ حتى الآن عن أية أنشطة ترتبط بالعمليات الصناعية، أو المذيبات، أو تصريف النفايات، أو وقود السفن. وباختصار، تقع ٧٥ في المائة من المشاريع في أحد المجالين التاليين: الطاقة المتجددة أو الكفاءة في استخدام الطاقة.

٤٢- ويبين الشكل ١ عدد الأنشطة موزعة حسب النوع وحصتها من انبعاثات غاز الدفيئة المخفضة أو المفصولة المقدرة، معرباً عنها بمكافئ ثاني أكسيد الكربون، وذلك للمشاريع الـ ١٠٨ التي أتيحت بشأنها هذه المعلومات. ويرجع حوالي ثلثا التأثر المقدر للمشاريع الحالية للأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً على غازات الدفيئة إلى ١٢ مشروعاً في مجال حفظ الغابات أو إعادة تحريجها أو إصلاحها. ويساهم كل من مشاريع الطاقة المتجددة واحتباس الغاز الهارب بحوالي ١٤ في المائة في الأثر الإجمالي المقدر. وتمثل المشاريع المتعلقة بالكفاءة في استخدام الطاقة أقل من ٥ في المائة، والمشاريع المتعلقة بتغيير نوع الوقود أقل من ٢ في المائة، والمشاريع المتعلقة بالتحريج والزراعة حوالي ١ في المائة من إجمالي الأثر المقدر. ولم يوفر أربعة عشر مشروعاً (التحريج (١)، والكفاءة في استخدام الطاقة (٩)، وتغيير نوع الوقود (٣)، واحتباس الغاز الهارب (١)) بيانات يمكن استخدامها في هذه المقارنة. وتجدر الإشارة إلى أنه نظراً لنطاق بعض المشاريع، يمكن تصنيفها تحت عدة فئات. ويقدم مشروع نموذج الإبلاغ الموحد المنقح الوارد في المرفق الثاني مقترحات بشأن التعاريف والتصنيف المتعدد.

الشكل ١ - عدد الأنشطة وحصتها من غازات الدفيئة المخفضة أو المفصولة المقدرة، موزعة حسب نوع المشروع

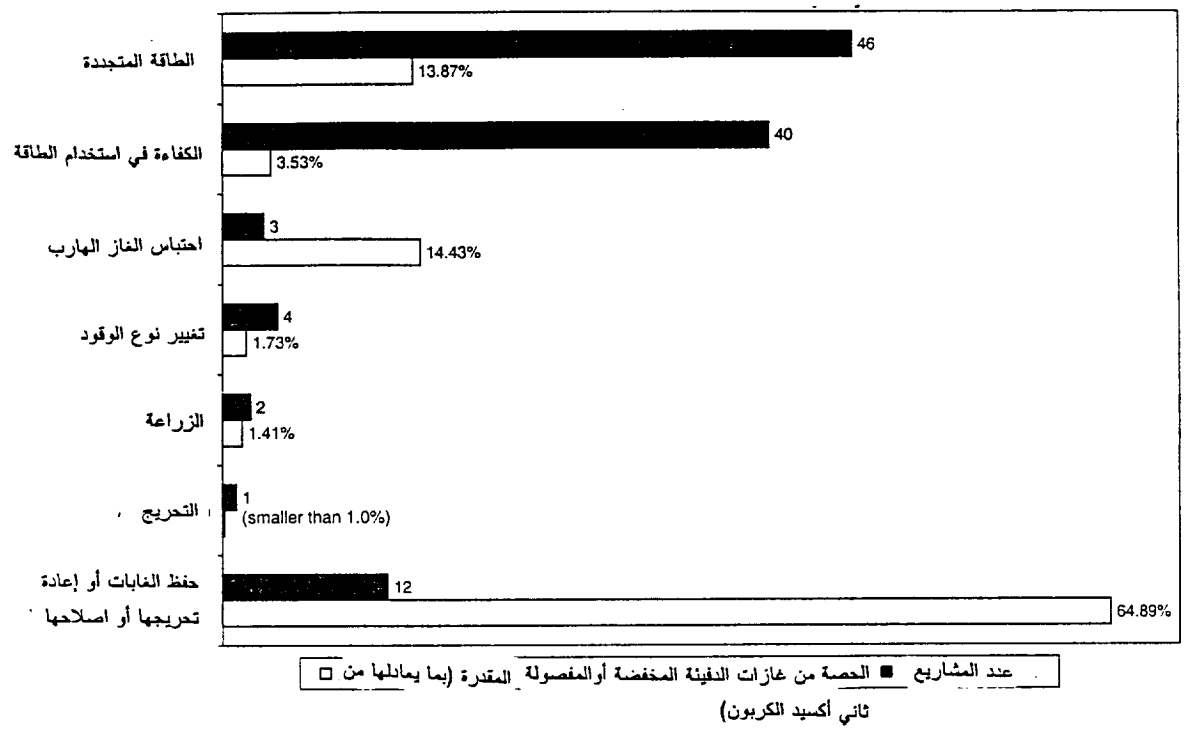

٤٣- وعند تحليل توزيع المشاريع حسب نوع النشاط وتأثيرها على غازات الدفيئة، يجب الأخذ في عين الاعتبار بأن عدداً كبيراً (٥٤) من الأنشطة الصغيرة المتشابهة من حيث النوع يُضطلع بها في ثلاثة بلدان أطراف مضيفة (انظر الجدول ١). وتقع مشاريعها في مجالي الكفاءة في استخدام الطاقة (خاصة تحسين نظم التدفئة في البلديات/المقاطعات) والطاقة المتجددة (التحول إلى مراجل الوقود الحيوي). وهذه المشاريع صغيرة من حيث الاستثمار، فضلاً عن تأثيرها على غازات الدفيئة، وقامت مشاريع أخرى بتجميع هذه الأنشطة والإبلاغ عنها بشكل إجمالي بوصفها مشروعاً واحداً.

٤٤- ويبين الشكل ٢ عدد الأطراف المضيفة بالنسبة إلى عدد المشاريع في كل منطقة، معرباً عنه كنسبة مئوية من المجموع ذي الصلة. ومع التوسع الأخير في عدد المشاريع، بدأ التوزيع الجغرافي للأنشطة يتحسن. وحققت أفريقيا على وجه الخصوص، التي تمثل الآن ١٥ في المائة من مجموع الأطراف المضيفة، زيادة منذ عام ١٩٩٨ من مشروع واحد إلى خمسة مشاريع. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، زاد عدد المشاريع من ٢٠ في عام ١٩٩٨ إلى ٢٩ مشروعاً، كما زاد عدد المشاريع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من ستة مشاريع إلى تسعة

مشاريع. وبينما تمثل الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ٣٤ في المائة من الأطراف المضيفة وتضطلع بـ ٦٥ في المائة من مجموع المشاريع، فإنه ينبغي النظر إلى هذه الأرقام في سياق الفقرة ٤٣ أعلاه[٢١].

الشكل ٢ - الأطراف المضيفة للأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً حسب المنطقة
- كنسبة مئوية من جميع الأطراف المضيفة -

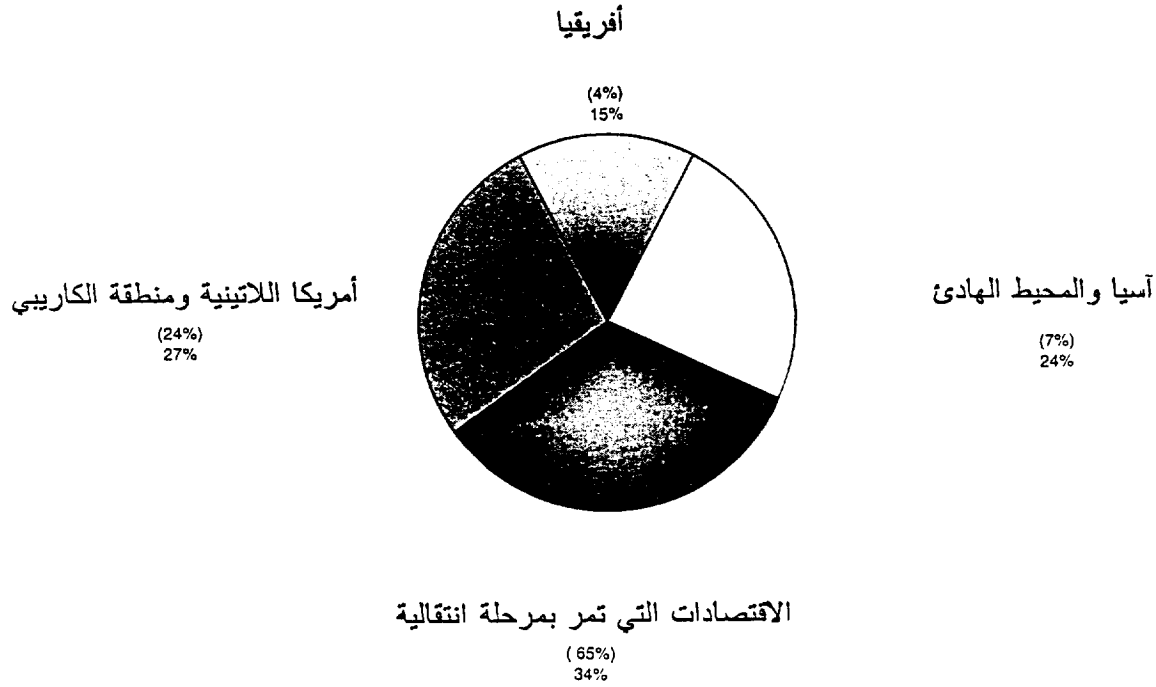

() يدل على عدد المشاريع في المنطقة
معرباً عنه كنسبة مئوية من اجمالي
عدد المشاريع

---

(٢١) تقع المشاريع الأفريقية الخمسة في بوركينا فاصو، وجنوب أفريقيا، والمغرب، وموريتانيا، وموريشيوس. وتشمل الأطراف المضيفة للأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ البلدان التالية: إندونيسيا، وبوتان، وتايلند، وجزر سليمان، وسري لانكا، والصين، وفيجي، والهند. وتقوم إكوادور، وبليز، وبنما، وبوليفيا، وغواتيمالا، وكوستاريكا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهندوراس باستضافة مشاريع في أمريكا اللاتينية

٤٥- ويبين الشكل ٣ أن الأنشطة في مجالات الكفاءة في استخدام الطاقة، والطاقة المتجددة، وتغيير نوع الوقود، والغازات الهاربة، تنفذ أساساً في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في حين تتركز الأنشطة المرتبطة بالغابات في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وتستهدف المشاريع في أفريقيا توفير مصادر الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة. ولم يبلغ عن أية مشاريع تتعلق بالغابات في أفريقيا.

الشكل ٣ - توزيع الأنشطة، حسب المنطقة والنوع
- كنسبة مئوية من مجموع عدد المشاريع -

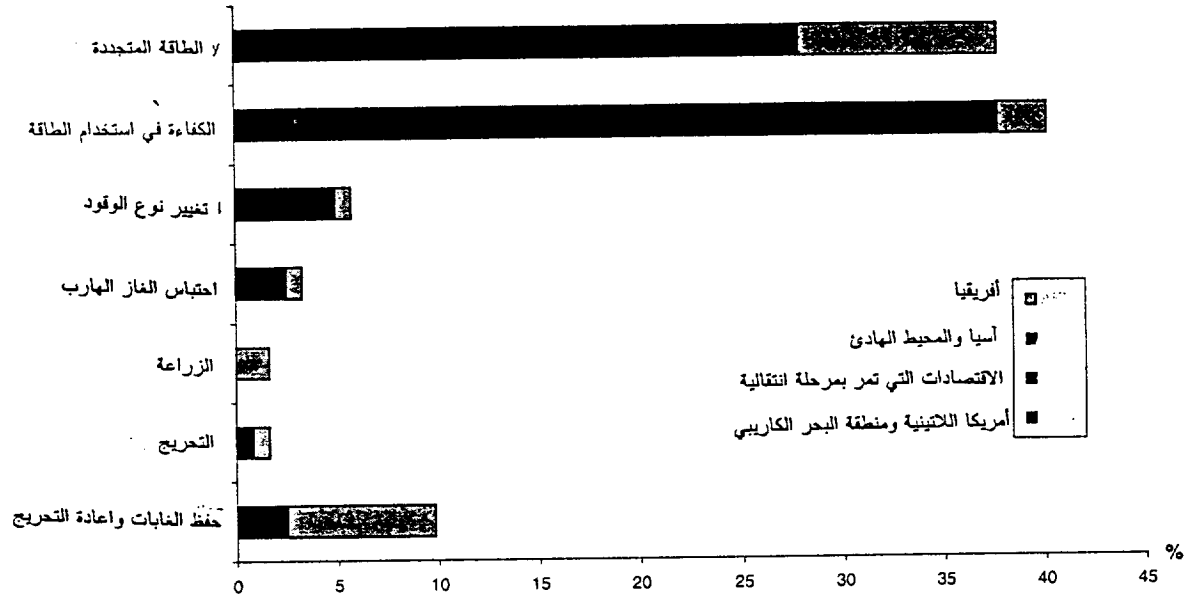

٤٦- ومن المؤشرات الأخرى الجديرة بالاهتمام تنوع الخبرات التي يكتسبها مضيف واحد. فيجمع أحد البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية الخبرات من خمسة أنواع مختلفة من الأنشطة، ويتعرض ثلاثة بلدان مضيفة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي لأربعة أنواع مختلفة من الأنشطة لكل منها، بينما يكتسب بلد آخر يمر اقتصاده بمرحلة انتقالية خبرة فيما يتعلق بثلاثة أنواع مختلفة من الأنشطة. وتشترك عشرة بلدان مضيفة في نوعين من المشاريع لكل منها، في حين لا يضطلع ١٨ بلداً مضيفاً إلا بنوع واحد من الأنشطة.

٤٧- وتبين البيانات المتاحة حالياً أنشطة يتراوح عمرها بين أقل من خمس سنوات و٦٠ سنة، بمعدل يصل إلى ١٦ سنة تقريباً. ويقع عمر ثلثا المشاريع تقريباً في نطاق الفئة من ١٦ إلى ٢٠ سنة (١٢) وما فوق ٢٠ سنة (٢٩). ولا يوجد إلا عدد قليل من المشاريع (٨) التي تقل مدتها عن خمس سنوات. وتعذر تحديد عمر أحد عشر نشاطاً من المعلومات المقدمة.

٤٨- وفيما يتعلق بالإبلاغ عن المرحلة التي بلغتها الأنشطة، يوجد لدى الأطراف حالياً تفسيرات متباينة لعناصر الوصف الثلاثة المتاحة الواردة في نموذج الإبلاغ الموحد. وفي بعض الحالات، يبدو أن المراحل المشار إليها متعارضة مع معلومات أخرى بشأن نفس المشروع، فيبلّغ، على سبيل المثال، عن إنجاز مشاريع لم تبلغ بعد نهاية

عمرها. ومراعاة لهذا التوضيح، ينبغي توخي الحذر عند الاطلاع على المعلومات التي تفيد بأنه أُبلغ عن ٣٣ مشروعاً[٢٢] "متفق عليها"، وعن ٣٩ مشروعاً "قيد التنفيذ"، و٥٠ مشروعاً "منجزاً". وفي غياب معلومات موثوقة بشأن مرحلة التنفيذ، لا يمكن إجراء تحليل سليم للبيانات المتعلقة بانبعاثات غازات الدفيئة المخفضة أو المزالة فعلاً. ويقدم مشروع نموذج الإبلاغ الموحد المنقح الوارد في المرفق الأول اقتراحاً بشأن تعريف المراحل بمزيد من الدقة.

٤٩- وتتعلق البيانات التقنية بصورة عامة بمدى انتشار التكنولوجيا (مثل القدرة المركبة، والمدخلات، وما إلى ذلك). ولم يقدم الكثير من الوصف لهذه التكنولوجيات (مثل نماذج محددة، وترتيب المعدات، والتكنولوجيات المرتبطة بذلك). ويشمل الجزء زاي من هذا الفرع من الوثيقة، في جملة أمور، مسألة نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً والدراية العملية.

٥٠- المعلومات المتعلقة بالتكلفة، بقدر الإمكان (ألف - ٤): قُدمت معلومات بشأن التكاليف بدرجة ما من التفصيل في معظم التقارير. وتحدد بعض التقارير توزيع أنواع التكاليف على مر السنوات، في حين لا تقدم تقارير أخرى إلا بيانات عن التكلفة التراكمية. وتختلف بنود التكلفة بين تقرير وآخر. وفي بعض الحالات، يشار إلى المنهجية المستخدمة والافتراضات (مثل معدلات الخصم). ويقترح مشروع نموذج البلاغ الموحد المنقح الوارد في المرفق الثاني بعض التحسينات من أجل توفير الشفافية، والاتساق، وإمكانية تكرار حسابات التكلفة. وقد تود الأطراف تقديم توجيه بشأن معاملة مسألة السرية في المعلومات المتعلقة بالتكلفة في نموذج الإبلاغ الموحد وفي أية إبلاغات تقدم في المستقبل.

٥١- إجراءات التقييم المتفق عليها (ألف - ٥): تُقدم بعض التقارير عن الأنشطة وصفا للأدوار التي تضطلع بها منظمات البلد المضيف. وتذكر معظم التقارير أن المنظمات المحلية و/أو الوطنية مسؤولة عن أغلبية الأنشطة المتعلقة بجمع البيانات عن الأنشطة المنفذة تنفيذا مشتركا وأنشطة الرصد المتعلقة بها خلال المرحلة التنفيذية للمشاريع. أما المسؤوليات المتعلقة بإجراء القياسات، فعادة ما تكلَّف بها مؤسسات وطنية وبلدية، وفي بعض الحالات منظمات خاصة في البلد المضيف. وعادة ما تقوم المنظمات العامة والخاصة في البلد المضيف بالاضطلاع بعمليات التقييم. وفيما يتعلق بالمشاريع المرتبطة بالطاقة في معظم دول البلطيق، على سبيل المثال، عُينت منظمات محلية من أجل رصد المشروع وتقديم التقارير لوزارة البيئة. أما المسؤولية عن الإبلاغ عن الأنشطة المنفذة تنفيذا مشتركا إلى السلطة الوطنية المعينة، فقد أُنيطت في بعض الحالات إلى شركة خاصة من البلد المستثمر، وفي حالات أخرى، إلى منظمات خاصة أو عامة في البلد المضيف، وتقدم منظمات البلد المستثمر أحيانا الدعم الأولي لذلك. ويوحي هذا التوزيع للمسؤوليات بأنه قد يكون من الضروري بناء القدرات من أجل الاضطلاع بعمليات التقييم، على مستويات مختلفة.

---

(٢٢) صنفت الأنشطة التي أبلغ فقط عن قبولها أو الموافقة عليها أو إقرارها من جانب جميع الأطراف المعنية، دون تقديم أية تفاصيل إضافية، بوصفها مشاريع "متفق عليها".

٥٢- وتشير مشاريع قليلة فقط إلى عملية جمع مجموعات البيانات المتعلقة بخط الأساس والحالات المرجعية، وإلى تقييم التسرب المحتمل أو القائم (أي الآثار الايجابية أو السلبية خارج حدود النظام). ونادرا ما تشير عمليات تحليل خط الأساس إلى بيانات تتعلق بالظروف الاقتصادية وأحوال السوق التي قد تؤثر خاصة على قطاع الطاقة.

٥٣- وتقدم المشاريع التي تركز على الزراعة والغابات بعض المعلومات بشأن البارامترات التي يجب رصدها، ولا سيما البارامترات الحراجية مثل المخزونات من الكتلة الإحيائية فوق الأرض وتحتها، والاتجاه نحو إزالة الغابات وتآكل التربة، ومعدلات النمو، وحجم الاستغلال، ومحتويات التربة من الكربون، والمنتجات الخشبية.

٥٤- وتذكر بعض المشاريع أن المكتب المحلي للأنشطة المنفذة تنفيذا مشتركا، أو وزارة، أو طرف ثالث مستقل سيضطلع بعملية التحقق. غير أن معظم المشاريع، التي لا تزال في مراحل مبكرة من عملية التنفيذ، لم تقم بعد باختيار الطرف الثالث المحقق. واضطلع مشروعان - إحداهما في مجال الغابات والآخر في مجال الطاقة - بعملية تحقق/اعتماد تشترك فيها شركات دولية رئيسية للتفتيش والاختبار. ولم يبلغ بعد عن النتائج والتجارب المفصلة في نموذج الإبلاغ الموحد[٢٣]. واستناداً إلى نموذج الإبلاغ الموحد الحالي، لا يمكن التوصل إلى أية نتائج بشأن إمكانية التحقق من خطوط الأساس.

باء - قبول الحكومة أو موافقتها أو إقرارها

٥٥- تشير التقارير إلى أن جميع الأنشطة الواردة في الجدول ١ والبالغ عددها ١٢٢ قد حظيت بقبول السلطات الوطنية المعينة ذات الصلة أو موافقتها أو إقرارها. وقدمت جميع التقارير بصورة مشتركة، أي من طرف واحد يقدم الدليل، على ورقة تحمل رأسية رسمية، على اتفاق جميع الأطراف الأخرى المعنية فيما يتعلق بالمعلومات المقدمة أو موافقتها عليها أو قبولها أو إقرارها لها. غير أنه قُدم هذا الدليل في بعض الحالات، في مرحلة لاحقة، مما أدى إلى أعباء وتكاليف إدارية إضافية. وفي الحالات التي لم يقدم فيها الدليل، في الوقت المناسب، لا تشير هذه الوثيقة إلى هذا التقرير.

---

(٢٣) إن الأوراق التقنية المتعلقة بمسائل الرصد والإبلاغ والتحقق والاعتماد التي قدمت في حلقة العمل التقنية التابعة للاتفاقية بشأن الآليات المنشأة عملاً بالمواد ٦ و١٢ و١٧ من بروتوكول كيوتو، والتي تشمل أيضاً تجربة عملية تحقق بشأن مشروع الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً بين النرويج والمكسيك المعني بـ "الاضاءة ذات الفعالية المرتفعة" (ILUMEX)، مدرجة في خلاصة العروض التي اقيمت للأطراف في الدورات العاشرة للهيئات الفرعية.

جيم - توافق النشاط مع أولويات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية الوطنية والأولويات والاستراتيجيات الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية ومدى دعمه لها

٥٦- تظهر الردود الواردة من الأطراف سلسلة من الأهداف والغايات التي يجب أن تتفق معها الأنشطة المنفذة تنفيذا مشتركا: فتذكر بعض الأطراف أهداف التنمية المستدامة في مجالات التحريج واستخدام الأراضي، والطاقة والنقل، والحاجة إلى موازنة التجارة في السلع التقليدية وغير التقليدية. وتطلب أطراف أخرى أن يتمشى النشاط مع سياسات وطنية و/أو قطاعية و/أو محلية محددة أو يدعمها، وتصف معايير الانتقاء ذات الصلة.

دال - الفوائد المحققة من مشروع الأنشطة المنفذة تنفيذا مشتركا

٥٧- قُدمت معلومات نوعية وكمية موجزة عن الفوائد البيئية، والاجتماعية/الثقافية، والاقتصادية. وذكرت جميع الأطراف تقريبا فوائد تحققت في كل فئة، مقدمة في أحيان كثيرة بيانات كمية عن الفوائد البيئية المحققة مثل تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة، مشيرة أيضا إلى ثنائي أكسيد الكبريت، وأكاسيد النتروجين، والجسيمات. ومن الفوائد البيئية الأخرى المذكورة، تعزيز التنوع البيولوجي، وتحسين نوعية المياه والهواء، وتقليل التآكل في الموارد المائية. وتشير معظم التقارير إلى فوائد اجتماعية/ثقافية، منها مشاركة المجتمعات المحلية مشاركة نشطة، وزيادة الوعي العام، والمحافظة على التراث الطبيعي والمواقع التاريخية. وترد ضمن الفوائد الاقتصادية وفورات في الطاقة، والآثار المترتبة على التحسن في بيئة العمل وفي الفرص الاقتصادية من خلال الأخذ بتكنولوجيات جديدة. ويُدرج عدد قليل من الأطراف أيضا تطوير القدرة المحلية على الانتاج من خلال إشراك و/أو إنشاء مؤسسات محلية.

هاء - الفوائد البيئية الحقيقية والقابلة للقياس وطويلة الأجل المتعلقة بتغير المناخ التي ما كانت ستتحقق لولا ذلك

٥٨- الانبعاثات المقدرة بدون النشاط (خط أساس المشروع) (هاء - ١): تزداد الخبرة المتعلقة بهذه المسألة مع ازدياد عدد المشاريع وأنواعها. وفي معظم الحالات، قُدم وصف موجز لخطوط أساس المشاريع ولكن لم تقدم أية مجموعات من البيانات الفعلية. وأبلغت بعض الأطراف، فيما يتعلق بمشاريع الكفاءة في استخدام الطاقة على سبيل المثال، خطوط أساس تفترض عدم حدوث أي تغيير في نمط استهلاك الطاقة طوال مدة النشاط.وأبلغت أطراف أخرى عن استمرار الاتجاهات الحالية، مثل افتراض تناقص مخزونات الكربون أو أنماط غير مستدامة لاستهلاك الطاقة. وتعني الافتراضات، في بعض الحالات، عدم حدوث تقدم تكنولوجي أو تحسنات في كفاءة استخدام الطاقة في حالة عدم وجود نشاط من الأنشطة المنفذة تنفيذا مشتركا. وأشار أحد الأطراف إلى وضع خط أساس "يتعلق بمشروع محدد" وخط أساس "من أعلى إلى أسفل" للمشروع ذاته.

٥٩- الانبعاثات المقدرة مع النشاط (هاء-٢): قدمت معظم المشاريع السيناريوهات والمنهجيات المطبقة في حساب الانبعاثات المخفضة أو المتجنبة أو المفصولة. غير أنه لم تعالج العناصر الاقتصادية، وحدود النظام، والتسرب، بشكل كاف في معظم الحالات.

٦٠- انبعاثات غازات الدفيئة المخفضة أو المفصولة فعلا (الجدول الموجز هاء - ٢): مع التقدم في مرحلة التنفيذ، ترد بيانات من عدد متزايد من المشاريع. غير أن التقارير الواردة من معظم المشاريع، باستثناء المشاريع الصغيرة الحجم (انظر الفقرة ٤٣ أعلاه)، لم تتضمن بيانات حتى الآن عن الانبعاثات الفعلية. وركزت حسابات التخفيضات المسقطة والفعلية للانبعاثات بصورة أساسية على ثاني أكسيد الكربون. ولا يقدم إلا عدد صغير من التقارير بيانات مفصلة بما فيه الكفاية لإتاحة تكرار العمليات الحسابية.

٦١- إن التخفيضات الفعلية للانبعاثات المُبَلَّغ عنها حاليا صغيرة للغاية (حوالي ١-٢ في المائة) بالمقارنة مع إجمالي الانخفاضات أو الإزالات المقدرة لغازات الدفيئة. ويعود ذلك إلى أن معظم المشاريع لا تزال في مرحلة مبكرة، ومدة بعضها طويلة، وأن الآثار الفعلية قد تكون تدريجية طوال مدة المشاريع. وسيكون من الضروري إجراء تحليل مفصل إضافي، مع التمييز حسب المراحل والتناقضات المحتملة في نظام الإبلاغ في الاعتبار أيضا. ويتناول مشروع نموذج الإبلاغ الموحد المنقح الوارد في المرفق الثاني مسألة غياب التعريف، ويقترح نظاماً دقيقاً لتحديد المرحلة التي توصل إليها المشروع.

واو - تمويل الأنشطة المنفذة تنفيذا مشتركا

٦٢- تشير أربعة أخماس المشاريع المتعلقة بالأنشطة المنفذة تنفيذا مشتركا، "المتفق عليها"، أو "قيد التنفيذ" أو "المنجزة" فعلا (انظر الفقرة ٤٨)، إلى مصادر التمويل. أما المعلومات المتعلقة بالنسبة المتبقية من الأنشطة والبالغة ٢٠ في المائة، فهي غير واضحة أو غير متاحة.

٦٣- وفيما يتعلق بالتمويل من المصادر الواردة في المرفق الثاني، تمول ٨ في المائة من الأنشطة من القطاع الخاص، و٦٦ في المائة من مصادر عامة، و٥ في المائة من مجموعة من الاثنين. ولا تزال التدفقات الاستثمارية الخاصة في الأنشطة المنفذة تنفيذا مشتركا منخفضة، وتتصل بحوالي نشاط واحد من كل سبعة أنشطة. ويتناقض ذلك مع الاهتمام الذي أبداه القطاع الخاص في المشاريع المتوقعة بموجب المادة ٦ من بروتوكول كيوتو وآلية التنمية النظيفة.

٦٤- وينطوي ثلثا المشاريع على أموال عامة من الطرف المستثمر. وتمثل هذه الأموال، كما يمكن تقديره من التقارير، إضافة للمساعدة الإنمائية الرسمية والمساهمات المقدمة إلى الآلية المالية التابعة للاتفاقية. وفي الحالات التي تتوفر فيها مصادر متعددة للتمويل، ينبغي الإشارة إلى هذه الموارد المالية الإضافية بوضوح وتقديم تفسيرات إضافية بشأنها. وفي عدد من المشاريع التي تنطوي على تمويل من مرفق البيئة العالمية، يعتبر أن مكون الأنشطة

المنفذة تنفيذا مشتركا في المشروع يزيد من الفوائد المتعلقة بتغير المناخ المحققة من المشروع الأصلي. وتتنوع طبيعة الأموال المالية. فأقام أحد الأطراف، على سبيل المثال، صندوقا دائرا يقوم بتمويل الأنشطة المتعلقة بالمساعدة التقنية وبناء القدرات في شكل منح، ولكنه يقدم الأموال اللازمة للعناصر المتبقية من قروض المشروع بمعدل تفضيلي لكيانات البلد المضيف، ثم يعاد إيداع الأموال التي يسددها البلد المضيف في الصندوق.

زاي - بناء القدرات، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا، والدراية العملية

٦٥- لا يمكن تقييم مدى مساهمة المشاريع في بناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، والدراية العملية من المعلومات المقدمة. وتضمنت بعض المشاريع معلومات محددة بشأن بناء القدرات الذاتية، وذلك عادة عن طريق الإشارة إلى تدريب شخص محدد أو مؤسسة محددة. وفي عدد من المشاريع، قدم الجانب الارشادي لتكنولوجيا معينة على أنه عنصر من عناصر نقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

٦٦- وتكرر الإبلاغ عن طرق عديدة لنقل التكنولوجيا السليمة بيئيا والدراية العملية بصورة عامة، بما في ذلك توفير الخبرة التقنية (عن طريق أخصائيين)؛ والتعاون بين الموردين الأجانب والشركاء المحليين؛ والاجتماعات التقنية (مثل المؤتمرات والحلقات الدراسية)؛ وإسداء المشورة التقنية (مثل الوثائق والتدريب)؛ وإقامة الشبكات بين مختلف المجموعات المعنية (فيما بين أصحاب مصانع يواجهون مشاكل متشابهة مثلاً).

٦٧- وتم عموماً تفسير نقل التكنولوجيا على مستوى المشروع. ونادرا ما قدم وصف لتأثير المشاريع على سوق التكنولوجيا المستهدفة (الوطنية أو الدولية)، إلا بصورة ضمنية في مشاريع قليلة صُنفت بوصفها مشاريع إرشادية. وكثيرا ما تم التركيز على التعاون مع الموردين المحليين والمؤسسات المحلية، رغم قلة اشارة التقارير إلى تفاصيل محددة بشأن التعاون.

٦٨- وأشار عدد قليل فقط من المشاريع بوضوح إلى مصدر التكنولوجيا (التصنيع أو الشراء)، أو الأنشطة الترويجية ذات الصلة (مثل نشر المعلومات)، أو التغلب على الحواجز (السوقية، والقانونية، والمؤسسية)، أو تعزيز المؤسسات، أو خطط ونماذج التمويل الجديدة، أو الترتيبات القانونية أو المؤسسية الجديدة التي أُخذ بها.

حاء - تعليقات إضافية

٦٩- تخص معظم التعليقات الإضافية نشاطاً محدداً وتشير إلى جوانب تقنية، وبيئية، ومالية، وتنسيقية. وتؤكد هذه التعليقات أيضا على أهمية التدريب وبناء القدرات من أجل الإبقاء على التكنولوجيات وخدمتها وإدارتها.

- - - - -